

# المسببات الأساسية والغايات النهائية لتطور الفكر والبحث الاقتصادي من العقلانية الى السلوكية

بهاء الدين ميطاهري

جامعة مستغانم

محمد رمضاني

[mohamed.ramdani@univ-mosta.dz](mailto:mohamed.ramdani@univ-mosta.dz)

جامعة مستغانم

## الملخص:

إن تطور الاقتصاد السلوكي الذي تزايد الاهتمام به كحقل بحثي حديث في العلوم الاقتصادية أجزى مقابل أبحاثه جائزة نوبل في الاقتصاد (Daniel Kahneman 2002) بين أن جزءا كبيرا من القرارات المالية تخضع لعوامل نفسية و سلوكية للأفراد. لهذا تهدف هذه الورقة الى تحليل ميل البحوث الاقتصادية الحالية الى التوفيق بين دراسة وتحليل قرارات الأفراد داخل المجتمعات و وفق دوافع سلوكية و بين التحليل العقلاي و الرياضي السائد في المدارس الاقتصادية السابقة ، و يعتمد الباحثين في هذا البحث على المنهج الوصفي و التحليلي للوصول الى استخراج أهم أسباب ظهور هذا النوع الجديد من التحليل في العلوم الاقتصادية و كذا أهدافه المطلوبة. تلخص هذه الورقة الى ضرورة الدمج بين النمط القديم للتحليل الاقتصادي المبني على العقلانية و النماذج الرياضية و كذا الجوانب السلوكية للأفراد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي ، المدارس الاقتصادية ، البحوث الاقتصادية .

**Code JEL : E59..G14**

## **Absract :**

The development of behavioral economics, which has become increasingly interested in a modern research field in the economic sciences, has been approved in return for the Nobel Prize in Economics (**Daniel Kahneman, 2002**), which shows that a large part of financial decisions are subject to psychological and behavioral factors of individuals.

This paper aims to analyze the tendency of the current economic research to reconcile the study and analysis of the decisions of individuals in societies and behavioral motives and between the rational and mathematical analysis prevailing in the previous economic schools, this paper used the descriptive and analytical approach to reach The most important reasons for the emergence of this new type of analysis in the economic sciences as well as its desired objectives. This paper concludes the need to combine the old pattern of economic analysis based on

rationality with mathematical models as well as the behavioral aspects of individuals.

**Keywords:** Behavioral Economics, Economic Schools, Economic Research.

**Code JEL :** E59.G14

مقدمة :

ان الفكر الاقتصادي الذي سيطرت عليه المدارس العقلانية لفترة طويلة فيما يخص التحليل ، اصبح اليوم يعجز عن تفسير بعض السلوكيات الاقتصادية في مجال الادخار ، الاستثمار، الاستهلاك ...، بحيث تركزت ظاهرة الاقتصاد السلوكي مع حصول "Daniel Kahneman" على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2002.<sup>132</sup> في حين أن مساهمات النظريات التقليدية ( العقلانية ) خاصة في مجال المالية التي نظر لها كل من " Von Neumann" و "Morgenstern" سنة 1944 أساس النظرية المالية الحديثة، المهتمة بنظرية كفاءة الأسواق، ما زالت تعطي الكثير ، لكنها تواجه حاليا بين الأكاديميين بعض الانتقاد لقصورها في تفسير بعض مواقف اتخاذ القرار غير مرتكزة على العوامل العقلانية ( العائد و المخاطرة).

و عليه فان اشكالية هذه الورقة تطرح كما يلي:

كيف يمكن التنسيق بين جهود منهجي البحث العقلاني و السلوكي في مجال بحوث المالية و الاقتصاد خدمة لجودة مخرجات البحوث العلمية؟

سنركز في ورقتنا هذه على الفرضيات التالية:

- مبدأ العقلانية في الاقتصاد لا يفسر في ضوءه بعض القرارات الاقتصادية للأفراد ؛
- التفسير السلوكي للقرارات المالية و الاقتصادية مازال تفسيرنا ناشئا قد يكمل العناصر الناقصة في التحليل العقلاني؛
- يعتبر التنسيق بين الفكريين العقلاني و السلوكي السبيل السليم لتعزيز جودة نتائج البحوث العلمية في مجال المالية و الاقتصاد.

لمعالجة هذه الاشكالية سوف نركز على المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية ، و المنهج التحليلي لتفسير قوة التكامل بين المنهج التقليدي في بحوث الاقتصاد و المنهج السلوكي.

و ستتطرق هذه الورقة الى المحاور التالية:

- 1- الارتكاز النظري للتحليل الاقتصادي التقليدي ؛
  - 2- ارضاءات التحليل السلوكي في الاقتصاد؛
  - 3- التقاطعات النظرية المحتملة بين بين الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد السلوكي.
- 1- الارتكاز النظري للتحليل الاقتصادي التقليدي:

<sup>132</sup> بن ضب علي ، بالقاسم حليلة، "نموذج توازن الاصول المالية بين المالية السلوكية و كفاءة اسواق راس المال" دراسة تطبيقية لشركات صناعية

بني الاقتصاد الكلاسيكي التقليدي الذي كان يوصف على انه الاقتصاد الحديث في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي<sup>133</sup> على مبدأ العقلانية التي تعني قدرة المستثمرين على بناء توقعات عقلانية و في قدرتهم على تعظيم منفعتهم المتوقعة من جهة أخرى. و المدارس الاقتصادية التقليدية و كذا نظرياتها كانت دائما تأخذ بمبدأ العقلانية ، و تثبت الأذواق ، التفضيلات ، و العوامل السلوكية للأفراد... الخ، و حتى المالية في ظل هذا المذهب كانت تركز على ثوابت عقلانية محضة و على المعلومات خاصة ، و على المبادئ التالية :

- مبدأ الرشادة أو العقلانية : و هو ما يصطلح بالعقلانية الاقتصادية و التي يسعى من خلالها الافراد و الاعوان الاقتصاديين الى تحقيق الامثلية من خلال توظيف مثالي للمعلومات المتاحة في بناء توقعات رشيدة تجاه القرارات الاساسية في الاقتصاد. أي ان العون الاقتصادي يبني قراراته على اساس واقعي من النماذج الرياضية انطلاقا من معطيات سابقة<sup>134</sup>

-التحكيم: هو عبارة عن ممارسة تستعمل بكثرة في الاسواق المالية حيث يقوم المستثمر بالشراء و البيع المتزامن لنفس الورقة المالية على مستوى سوقين مختلفتين و بأكبر سعر ممكن. بقصد تصحيح السعر عند انحراف سعر الورقة المالية عن قيمتها الحقيقية، و ذلك للقيام بعملة مقاصة لاستفادة العون الاقتصادي من فارق الاسعار لتحقيق التوازن<sup>135</sup> لتفادي الخسائر المستقبلية المحتملة.

و عملية التحكيم تكون فعالة في ظل و جود معلومات كافية فصلها FAMA سنة 1965 كما يلي:<sup>136</sup>  
أ- المعلومات الماضية (التاريخية) المتعلقة بقيم الأسعار و حجم التداول، و هذا مستوى ضعيف من المعلومات يصف مستوى ضعيف من كفاءة الاسواق؛

ب- المعلومات العمومية المنشورة و المتاحة بصفة مجانية للجمهور من طرف الادارات العمومية كمصلحة الضرائب ، المديرية العامة للجمارك ووزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات؛ ج- المعلومات الخاصة ، و تتميز بعدم المجانية و هي ما توفره مكاتب الاستشارات المالية المتخصصة

- مبدأ التوازن وفق العرض و الطلب (اليد الخفية): و هذا المبدأ حتى و ان عوض بعد الحرب العالمية<sup>137</sup> ببعض الفكر التدخلي للدولة في الاقتصاد من طرف الاقتصادي J.M.Keynes الا ان قانون العرض و الطلب لم يفقد برقه الى الان.

<sup>133</sup> Paul Samuelson, *L'économie techniques modernes et analyse économique*, Armand Colin, Paris, 1953 , P. 4 .

<sup>134</sup>M-L Levly S.Eweencyk R.Jammes, « Comprendre l'information économique et sociale guide méthodologique » , HAITER , Paris , 1981. P.172.

<sup>135</sup> شعون شعون، بورصة الجزائر، دار هومة ، الجزائر ، 1999 . ص 146

<sup>136</sup> اطروحة الدكتوراة، جامعة تلمسان.

<sup>137</sup> K.C.Kogiku, « Fondement de l'économie moderne , introduction aux model macroeconomiques » , Edition Sirey ,PARIS , 1971. P.02

و في الجدول التالي سنلخص اهداف مرتكزات الاقتصاد و المالية التقليدية:  
الجدول (1) : مرتكزات الاقتصاد و المالية التقليدية

المرتکز النظري	هدفه
الرشادة أو العقلانية الاقتصادية	نفي القرارات العشوائية و تأثير العوامل النفسية
التحكيم	تقليل فجوة المعلومات
جودة المعلومات	كفاءة الاسواق و انتفاء عدم تماثل المعلومات
توازن العرض و الطلب	توازن الاسواق

المصدر : من اعداد الباحثين

## 2- ارهاصات التحليل السلوكي في الاقتصاد:

الاقتصاد السلوكي فرع جديد من فروع البحث العلمي في العلوم الاقتصادية و الذي لم تنضج بعد كل ملامحه ، و لكن حصول دنيال كنيمن Daniel Kahneman على جائزة نوبل سنة 2002 مقابل اعماله في مجال الاقتصاد و المالية السلوكية ، جعل الكثيرين يصغون الى مقترحات هذا التوجه الجديد في الاقتصاد ، بل و يتقنعون بمنهجه في احيان اخرى .

- تعريف الاقتصاد و المالية السلوكية:

لاقتصاد السلوكي هو ذلك الفرع الذي يعطي الاولوية للعوامل و الدوافع النفسية في تحديد القرارات الاقتصادية و منه نجد ايضا مفهوم المالية السلوكية . التي تعرف على انها<sup>138</sup> "مجموع المقاربات التي تقترح و تقدم منظورا جديدا لسلوك الأفراد في أسواق المال و المؤسسات على حد سواء." أو ذلك "الاتجاه الجديد الذي يسعى إلى تفسير حالات الشذوذ في نظرية الكفاءة التشوهات الملاحظة في أسواق المال و غيرها من المسائل العالقة بالاعتماد على الجمع بين المالية و علم النفس و الأخذ في الاعتبار البعد الإنساني لعلم الاقتصاد."

دعمت هذه الابحاث باعمال عالما النفس Kahneman و Tversky عام 1981 من خلال جملة اختبارات أن تفكير الإنسان تشوبه أخطاء إدراكية تتحكم في بناء توقعاته كالإفراط في الثقة و التفاؤل و اللجوء إلى تبسيط عملية اتخاذ القرار.

و من المرتكزات النظرية للمالية و الاقتصاد السلوكي ما يلي:

ان حدود المالية التقليدية و قصورها في بعض الاحيان في تفسير بعض القرارات الاقتصادية و المالية . جعل اعادة النظر في مبادئ المالية التقليدية امرا حتميا، خاصة مبدأ العقلانية الاقتصادية و مبدأ كفاءة الاسواق المالية و لهذا نلاحظ أن فرضيات الاقتصاد السلوكي كان هي نفسها فروض المالية التقليدية و لكن بالنفي:

- مبدأ عدم عقلانية الأفراد : و هو عكس ما افترضه الاقتصاد التقليدي العقلاني ، فهم يأخذ البعد الانساني في الممارسات الاقتصادية من طرف الافراد ، و ان الاسعار لن تخضع فقط لعامل المردودية العالية التي يمكن ان تحسب و لكن لدوافع نفسية لدى الافراد كالتفاؤل و التشاؤم ، و الخوف من الاشاعة...

- محدودية التحكيم<sup>139</sup>: ان التحكيم الذي يقوم من خلاله المستثمر بتصحيح السعر عند انحراف سعر الورقة المالية عن قيمتها الحقيقية، و ذلك للقيام بعملية مقاصة لاستفادة العون الاقتصادي من فارق الاسعار لتحقيق التوازن لتفادي الخسائر المستقبلية المحتملة هي عملية يقوم بها المستثمرون العقلانيون و ليس الجاهلون و لكن في الحقيقية الاسواق المالية مليئة بالنوع الاخير من المستثمرين و الذين يتأثرون جدا بالإشاعات و يتصرفون و فقا لتصرف القطيع.

- عدم وفرة المعلومات : و هنا يقصد بالمعلومات الجيدة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار ، و ان بعض الدوافع النفسية و العقلية هي تتحكم في قبول المعلومة فبعض الافراد يتميزون بالثقة المفرطة و يتأثرون بالحاسبة العقلية. و من الاضافات العلمية لنهج الاقتصاد السلوكي و التي تضيف تأثير الادراكات السلوكية و العوامل النفسية للتحلي و نذكر منها ما يلي:

-الحاسبة العقلية: تالر (1980-1985) بحيث يميل الافراد في ظل هذه النظرية الى اتخاذ القرار بشكل انفرادي كل على حدى ، اي باعتماد على بيانات و معطيات منفردة لكل ظاهرة ، في حين انه من المفروض ان يؤخذ القرار في ظل معطيات كل العوامل المؤثرة.

- الثقة المفرطة دوبونت" و "تالر" 1995:ويقصد بها ان الافراد يبالغون في ثقتهم في اتخاذ القرار السليم بناء على معطيات اتخاذ قرارات سابقة كانت صائبة ، و لكن ليس بالضروري ان تكون كذلك في كل الحالات ، و هو ما يوصف احيانا بالوهم المعرفي.

-فرط الاستدلال: يبالغ الأفراد غالبا في الاعتقاد بأن الأمور ستكون أفضل حالا و لهذا يبالغون في تقدير قيمة الأصل الذي يجوزهم مع تجاهل التذبذبات التي يشهدها سعره، بالإضافة إلى المبالغة في اعتقادهم في صحة و دقة المعلومات التي يملكونها.

- الخوف من الخسارة: ان قوة الشعور بالخسارة غالبا ما يكون اقوى من الانتشاء بالربح المحقق، لهذا تغلب عاطفة المستثمرين الافراد الى تجنب الخسارة مهما كان الحال، بل و يعتبرون ان عدم الربح و الخسارة في حد ذاته شيئا جيدا لهذا يظهر جليا كيف أن الأفراد يميلون إلى تجنب الخسائر في الوضعيات التي تتضمن الربح، فالجميع يخشى الخسارة لأن وقعها أكبر من الربح.

<sup>139</sup> بن زاير مبارك ، بن زاير عبد الوهاب ، "نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق المالية"، مجلة البشائر الاقتصادية ،

كما ان هذا الشعور القوي بخوف من الخسارة قد يظهر حالات من حجب فرص الربح الحقيقية و يولد انحرافا في تقدير انحراف الخسارة، كما يولد حالات للامتناع عن البيع او الشراء جراء تعلق عاطفي حيث يميل المستثمر في هذه الحالة إلى تأجيل بيع الأوراق المالية الخاسرة على أمل تعويض هذا الخسائر مستقبلا، بالرغم من أن القاعدة الاستثمارية التي يجب إتباعها في هذه الحالة هي التوقف عن الخسارة.

- سلوك القطيع: هو شعور يمتلك الافراد انه في حالة أن غالبية المستثمرين يسلكون سلوكا معيناً بالبيع او الشراء بان الغالبية لا يمكن ان تكون مخطئة ، و عليه يتصرف تصرف الغالبية أو الحشود ( القطيع) حتي لو كان التحليل الفني يظهر عدم جدوى هذا التصرف.

و الجدول الثاني يوضح المرتكزات النظرية للاقتصاد و للمالية السلوكية من خلال عرضها بمقابل اضافتها العلمية في مجال التحليل

الجدول رقم (2) المرتكزات و الاضافات النظرية للاقتصاد و للمالية السلوكية :

الاضافة	المرتکز النظري
اثبات تشوه القرارات وفقا لانحراف الادراكات	عدم الرشادة أو العقلانية الاقتصادية
اثبات عدم تناظر المعلومات	محدودية التحكيم
عدم كفاءة الاسواق	محدودية اثر المعلومات
تأثير الخوف كعامل نفسي في القرارات	الخوف من الخسارة
تأثير عامل التفاؤل كعامل نفسي في القرارات	فرط الاستدلال أو الثقة
تأثير الاشاعة على القرارات الاستثمارية	سلوك القطيع

المصدر : من اعداد الباحثين

3- التقاطعات النظرية المحتملة بين بين الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد السلوكي.

رغم الوضوح الكبير في تباعد الفكرين التقليدي والسلوكي في الاقتصاد إلا أنه لا بد من البحث عن وجود مساحات تقاطع فكرية بينهما للوصول الى الاستفادة العظمى من الاضافات كل منهما ، فالسيطرة الكبيرة للاقتصاد العقلاني طوال السنين الماضية لا يمكن ان تكون من العدم ، كما ان لا يمكن تجاهل الحجج الجديدة للاقتصاد السلوكي . ان الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يمتاز بالعقلانية و الرشادة و يحتكم الى لغة الارقام و النماذج الرياضية ، حقق الكثير من الاضافات العلمية و التي لا يمكن تجاهلها ابدا و منها:

- الاعتماد في التحليل على الجوانب الكمية العقلانية ، و عدم الاهتمام بالجوانب غير قابلة للقياس<sup>140</sup>؛

- بناء تراكيب و نماذج رياضية فعالة في رصد الظواهر الاقتصادية ؛

<sup>140</sup>عامر كمال، " نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد 11، المجلد2، 2014.

- تسهيل اساليب القياس و التسجيل و بالتالي التحليل؛  
 - وضع كم هائل من النسب و المؤشرات في عدة مجالات من الاقتصاد لا زالت قائمة بحججها و قوة رصدها لأهدافها؛

لكن مما أصبح يمثل تحدياً منهجياً في الوقت الراهن هو كبر حجم المتغيرات السلوكية للأفراد، و التي لم يقسها هذا الأخير. و لهذا أصبح رواد المدرسة السلوكية ينبهون بقوة الى تأثير هذه المتغيرات السلوكية على قرارات الافراد و بتالي الاقتصاد ككل.

كما انه من المحتمل أن تكون مساهمات الاقتصاد السلوكي أكثر بكثير مما هو متوقع، و سيزيد هذا الاحتمال اذا استطاع رواد الاقتصاد السلوكي تحقيق ما يلي:

- استخراج و توصيف المتغيرات النفسية المؤثرة في القرار الاقتصادي بشكل جيد،
  - تحديد الجوانب التي يمكن قياسها أو استخراج مؤشرات تدل على هذه العوامل و يمكن قياسها؛
  - تحديد عتبات لمتغيرات السلوك المالي اين يبدأ معها التصرف وفقاً لسلوك القطيع و الجدول التالي سنحاول أن نلخص فيه أهم التقاطعات النظرية المحتملة بين الفكرين
- الجدول رقم (3) التقاطعات النظرية المحتملة بين الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد السلوكي:

مجال التنسيق	الاقتصاد السلوكي	الاقتصاد العقلاني التقليدي
تكريس الضوابط القانونية في الأسواق خاصة المالية ، من خلال فرض اجراءات تقلل من ولوج المستثمرين غير مختصين	عدم العقلانية	العقلانية
دعم اجراءات حوكمة المؤسسات و التي تحل مشكل الشفافية و عدم تناظر المعلومات	محدودية التحكيم	التحكيم
تدعيم التحليل الفني بدراسة وافية لكل المخاطر التي تعنى بالأسواق أو السيولة او المخاطر التشغيلية	الخوف من الخسارة و الخطر	الارتكاز على المردودية
عدم اهمال التحليل الفني و نماذج التوقع	فرط الاستدلال	الارتكاز على المردودية
محاورة الاشاعة في الاسواق و التي تثير فرع المستثمرين	سلوك القطيع	الارتكاز على المردودية

المصدر ، من اعداد الباحثين

الخاتمة:

تطورت المنهجية العلمية في العلوم الاقتصادية وفقا للمبادئ و الفروض التي قامت عليها مبادئ المدارس و المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية، و التي أصرت على اعتماد مبدأ العقلانية أو الرشادة الاقتصادية و لهذا جاءت معظم مخرجات الفكر التقليدي تعتمد على المعلومات في بناء النماذج ، و في الوقت نفسه تثبت العوامل النفسية كالأذواق و التفضيلات وكل العوامل السلوكية.

لكن قصورها في تفسير بعض القرارات الاقتصادية جعل المدرسة السلوكية تحاول اعتماد منهج جديد يفسر تأثير العوامل السلوكية كفرط الثقة، وتأثير العمليات الذهنية و كذا سلوك القطيع في بناء تصورات جيدة و جديدة ، ولكن مازال أمامها الكثير من البحث و التنظير لتوضيح مخرجاتها الفكرية ، كما يجب أن تتقاطع جهود الفكرين في تفسير الظواهر الاقتصادية وفقا لمبدأ العقلانية و السلوكية في الوقت نفسه.

### المراجع:

- بن زاير مبارك ، بن زاير عبد الوهاب، "نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق المالية" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 1 ، مارس 2017، جامعة بشار .

- بن صب علي ، بالقاسم حليلة، " نموذج توازن الاصول المالية بين المالية السلوكية و كفاءة اسواق راس المال، دراسة تطبيقية لشركات صناعية مدرجة بالبورصة السعودية 2011-2014 ، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية، العدد 08، ديسمبر 2015.

-عامر كمال، "نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال"، مجلة الاقتصاد الجديد ، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد 11، المجلد2، 2014

- شمعون شمعون، بورصة الجزائر، دار هومة ، الجزائر ، 1999.

K.C.Kogiku, « **Fondement de l'économie moderne , introduction aux model macroéconomiques** », Edition Sirey ,PARIS , 1971.

Paul Samuelson, « **L'économie techniques modernes et analyse économique** », Armand colin, Paris, 1953.

M-L Levly S.Eweencyk R.Jammes, « **Comprendre l'information économique et sociale guide méthodologique** », HAITER , Paris , 1981.



